

خيار الاستحقاق الانتخابي في دول ما بعد الصراع: ليبيا نموذجاً

The option of electoral entitlement in post-conflict countries:

Libya as an example

الدكتور محمد عبد الحفيظ الشيخ⁽¹⁾

رئيس قسم العلوم السياسية

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس (ليبيا)

m.alshiekh@academy.edu.ly

تاريخ النشر
04 أفريل 2024

تاريخ القبول:
08 مارس 2024

تاريخ الارسال:
18 نوفمبر 2023

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التركيز على الانتخابات التي تُجرى في البلدان التي تعاني من الانقسام أو التي لا تزال تعيش حالة من الصراع على مختلف المستويات. فالانتخابات يمكن أن تكون ذات تأثير مزدوج، فيقدر ما تؤدي الانتخابات دوراً إيجابياً من خلال التداول السلمي على السلطة وفي تعزيز المسار الديمقراطي، يمكن أن تكون أيضاً أداة ذات تأثير سلبي، بحيث تسهم في تقويض الاستقرار وتأجيج الصراع في الدول والمجتمعات التي تشهد عملية انتقال ديمقراطي. سيتم تناول موضوع الانتخابات الليبية في ضوء الانقسام والصراع الذي تشهده البلاد منذ عدة سنوات، ومدى إمكانية إجراء هذا الاستحقاق الوطني وتقييمه وتحليله من خلال استعراض التجارب الدولية المتنوعة وكيفية الاستفادة منها. وخلصت الدراسة إلى أن خيار الانتخابات يظل غير ممكناً في الوقت الحالي، بالنظر إلى إخفاق الفرقاء الليبيين في التوصل إلى إطار دستوري وقانوني لتنظيم هذه العملية، كما أن التعجيل بإجراء الانتخابات قبل نزع أسلحة الأطراف المتصارعة وإدماجهم في مؤسسات الدولة في ظل غياب المؤسسة العسكرية والأمنية القادرة على القيام بمهامها، من شأنه أن ينبئ بتجدد العنف وعودة الصراع العسكري ويضع البلاد على مشارف أزمة انقسام جديد. فالعملية الانتخابية تتطلب أولاً، دستوراً دائماً أو قاعدة دستورية. وثانياً، قوانين توافقية تضمن عملية نزيهة وشفافة. وثالثاً، ضمان قبول الأطراف كافة بما تفرزه نتائجها.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الانتخابات، العنف الانتخابي، الصراع، ما بعد الصراع، الانقسام، المصالحة.

Abstract:

This study attempts to focus on elections held in countries that suffer from division or are still experiencing conflict at various levels. Elections can have a double effect, and as much as elections play a positive role through the peaceful transfer of power and in strengthening the democratic path, they can be a tool with a negative impact, as they contribute to undermining stability and fueling conflict. The issue of the Libyan elections will be addressed in light of division and conflict and the extent to which this national entitlement can be carried out, evaluated and analyzed by reviewing various international experiences and how to benefit from them. The study concluded that the election option remains not possible at the present time, given the failure of the Libyan parties to reach a constitutional and legal framework to regulate this process, and that accelerating the holding of elections before the conflicting parties are disarmed and integrated into state institutions in light of the absence of the military and security establishment capable of Carrying out its missions would herald renewed violence and the return of military conflict and place the country on the verge of a new divisive crisis. The electoral process requires, first, a permanent constitution or constitutional rule. Secondly, consensual laws ensure a fair and transparent process. Thirdly, ensuring that all parties accept the results of its results.

Keywords: Libya, elections, electoral violence, conflict, post conflict, division, reconciliation.



مقدمة :

تمثل الانتخابات أحد أهم آليات بناء الصرح المؤسسي في دول ما بعد الصراع، إذ أن نجاح هذه العملية يعزز من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في هذه الدول، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع، وبما يسهم في انجاز عملية الانتقال الديمقراطي. ورغم من أهمية الانتخابات، فقد تباينت في قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، ففي حالات معينة نجحت في التدشين لعهد جديد يقطع الصلة بالصراع، فأنها في حالات أخرى، على النقيض من ذلك، فقد ساهمت في خلق مشاكل وتآزيم الوضع الداخلي في تلك الدول.

ليبيا ليست استثناء، كان المُعلن أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سوف تجرى في أرجاء البلاد كافة في 24 ديسمبر 2021، بعد توافق الأطراف المحلية وبدعم من القوى الدولية والإقليمية، غير أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا أعلنت وبدون سابق إنذار عن تأجيل هذا الاستحقاق الذي يحظى بأهمية استثنائية خاصة، باعتباره استحقاقاً وطنياً لجميع الليبيين، وبكونه آلية ديمقراطية يتم من خلالها تنظيم وتأطير التنافس والصراع على السلطة، بما يسهم في الخروج من حالة الانقسام والتشرذم ومن ثم، التلوج إلى مرحلة أكثر تناغماً واستقراراً في ظروف يبدو أنها مفتوحة على كل الاحتمالات، سواء من حيث التقدم أو التراجع.

من هنا، ينبغي استحضار السياق الذي انبثقت عنه مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف في فبراير 2021، حيث اتفق المشاركون في مشهد كرس أهمية التداول السلمي على السلطة، ورغم الشكوك والجدل حول شبهات المال السياسي الذي أحاط بعملية التصويت برمتها. إلا أنها في نهاية المطاف، أثمرت عن تسوية سياسية، تسلمت خلالها سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدوية وطنية ومجلساً رئاسياً، مهامها بهدف إعادة توحيد مؤسسات الدولة وضمان الأمن، وقيادة البلاد حتى إجراء الانتخابات في موعد أقصاه تسعة أشهر، غير أن ذلك لا يخفي تحديات كثيرة واجهت الحكومة الليبية في تحقيق هذا الاستحقاق حتى الآن.

تأسيساً على أن الانتخابات هي إحدى آليات الانتقال الديمقراطي والمحك الأساس لاختبار مدى قوة التغيير وحقيقته، تبدو محصلة الأوضاع الداخلية الغير مستقرة في ليبيا، أن السباق الانتخابي المرتقب في حال كان الخيار الأنسب، ربما سيكون محموماً وتشدد فيه المنافسة بين القوى والتيارات السياسية، بكل أبعادها الجهوية والمناطقية والأيديولوجية، وبالتالي لا يمكن التكهّن إلى أين ستؤول إليه الأمور في ظل الوضع الداخلي الليبي الذي يشهد حالة احتقان سياسية، تعكس انسداد الأفق السياسي.

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الانتخابات باعتبارها آلية غير عنيفة لتغيير النخب والأنظمة السياسية، وهي في نفس الوقت الضمان الحقيقي لتجديد شرعية المؤسسات الليبية

القائمة، كما يمكن من خلال الانتخابات تسوية الصراعات السياسية سلمياً بين الفرقاء الليبيين، وهذه الآلية تستلزم بطبيعة الحال شروطاً سياسية واجتماعية وثقافية مواتية، كي تكون الانتخابات وما تفرزه من نتائج مُعبرة حقيقية عن الإرادة الشعبية.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح ما إذا كان التوجه نحو إجراء الانتخابات في ليبيا كخيار وآلية، يمكن أن تسهم في حل الصراع القائم على السلطة، أم في زيادة تأزيم الوضع.

- رصد أبرز التحديات التي تواجه البلاد لإنجاز هذا الاستحقاق الوطني.

- استشراف مآلات الوضع السياسي المعقد والسيناريوهات المحتملة في ليبيا.

وتنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: هل التوجه نحو تنظيم الانتخابات كخيار،

يظل ممكناً أم مستعصياً في ضوء حالة الانقسام والصراع الذي يسم به المشهد السياسي والأمني الليبي؟

ويرتبط بهذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية تتضمن:

1. في حال سلك الليبيون هذا المسار، هل ستؤتي ثمار الانتخابات أكلها في قبول الأطراف كافة

بنتائجها، أم ستحدث انتكاسة مثلما حصل في انتخابات عام 2014؟

2. هل يبقى خيار التأجيل وارداً إلى حين تنضج الظروف وتتهيا الأجواء الملائمة لمرحلة

التحول الديمقراطي في إطار حاضنة شعبية وطنية مدنية؟

3. ما هي التحديات الماثلة أمام تنظيم هذا الاستحقاق الوطني في ليبيا؟

هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عنه بلغة واقعية تأخذ في الحسبان الوضع الداخلي

الليبي والظروف البيئية المحيطة دولياً وإقليمياً، ووفقاً لمعطيات المشهد الليبي، انطلقت الدراسة

من الفرضيات التالية:

- إن إجراء الانتخابات يظل الخيار المفضل بكونها آلية للتداول السلمي على السلطة

تتم عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والاختيار الشعبي، مما يسهم في تحقيق الأمن

والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها.

- إن الوضع الليبي الحالي لا يسمح بتنظيم الانتخابات، لأسباب بنيوية داخلية وأخرى

خارجية وهذا ما من شأنه أن يسهم في زيادة تأجيج الصراع وعدم تحقيق الاستقرار.

للإجابة على التساؤلات واختبار صحة الفرضيات، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة

محاور، يشمل المحور الأول: الانتخابات في دول الصراع.. التجارب الدولية، أما المحور الثاني:

التجربة الانتخابية في ليبيا ما بعد عام 2011، أما المحور الثالث: عقبات تواجه الاستحقاق

الانتخابي في ليبيا، ويرصد المحور الرابع: السيناريوهات المحتملة في ضوء معطيات المشهد الليبي.

أولاً - الانتخابات في دول الصراع... التجارب الدولية:

يسعى هذا القسم من الدراسة إلى تقديم عرضاً تحليلياً للانتخابات في الدول التي خرجت للتو أو لا تزال تعاني من الانقسام والصراع بكافة مستوياته المختلفة، من خلال استعراض بعض التجارب الدولية واستخلاص الدروس والعبر، حيث تم إجراء انتخابات في دول الصراعات لها صلة بالحالة الليبية، وبما يسهم في تحديد الفرص والتحديات أمام الانتخابات المزمع إجراؤها.

1- الانتخابات أثناء الصراع... مقارنة نظرية:

لا ريب في أن الانتخابات أضحت ضرورة تقتضيها العملية الديمقراطية وهي في نفس الوقت الضمان الحقيقي لتجديد شرعية المؤسسات القائمة، من خلال ضخ دماء جديد في إدارتها أملاً في تغيير الواقع نحو الأفضل. فضلاً عن ذلك، تمثل الانتخابات الديمقراطية آلية غير عنيفة لتغيير النخب الحاكمة، وقبول المواطنين بها، ومن ثم تمكينها من مقاليد السلطة وإداره الشأن العام بالبلاد، ومواردها والتحكم بكل ما يربط علاقاتها بالمجتمع، كما يمكن أيضاً من خلال الانتخابات الديمقراطية تسوية الصراعات السياسية سلمياً بين الفرقاء.

وبقدر ما تتفق الأدبيات على أهمية الانتخابات ومحوريتها في العملية الديمقراطية والحكم في الصراع والتنافس السياسي، كونها تؤدي أدواراً أكثر أهمية في دول ما بعد الصراع، وبخاصة على مستوى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعوده الصراع. فإنها تختلف كثيراً حول ما إذا كانت الانتخابات ملائمة لتحقيق ذات الهدف في البلدان أو المجتمعات التي تعاني من الانقسام أو الصراع. وقد تباينت قدره الانتخابات في كثير من الدول على تحقيق الأهداف المرجوة منها⁽¹⁾.

يمكن الإشارة إلى أن هناك نوعان من الانتخابات المرتبطة بحالة الحرب والصراع، فهناك انتخابات تجري أثناء الصراع، وانتخابات تتم في فترة ما بعد طي صفحة الحرب وتحقيق السلام. وبرغم اختلاف السياقات بينهما إلا أنهما يشتركان في خصائص كثيرة حاسمة تتمثل في ارتباطهما بسرديات الحرب والصراع. لذلك قد تكون الانتخابات نقطة تحول سلمية تسهم في دعم الانتقال الديمقراطي، وفي الوقت نفسه، قد تكون نتائجها ذات أثر سلبي على ديناميات الصراع، بحيث تصبح أداة لمزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار⁽²⁾.

تشير العديد من دراسات السلام والصراع التي أجريت بعد انتهاء النزاعات المسلحة، أن التعجيل بإجراء الانتخابات قبل تحقيق نزع أسلحة الأطراف المتصارعة وإدماجهم في المؤسسات العسكرية والمدنية، يقود إلى احتمالية العودة إلى الصراع مجدداً، ويمكن أن تفرز الانتخابات التي تجري بعد انتهاء الصراع، ديمقراطية مشوهة. كما أن تنظيم انتخابات مبكرة في البلدان

أو المجتمعات التي تعاني من الانقسام لها آثار سلبية، بحيث ساهمت في إثارة الصراع مجدداً. في المقابل، وجود عدد من العوامل التي تقلل المخاطر المرتبطة بإجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرة، يأتي في مقدمتها حسم المعركة لصالح طرف على حساب آخر، وهو ما من شأنه أن يمنع تجدد العنف وعوده الصراع، ومن ثم التخلي عن العنف والمشاركة في تقاسم السلطة، والتوجه نحو بناء مؤسسات سياسية وإدارية وقضائية قوية، قادره على القيام بمهامها، فضلاً عن وجود قوات حفظ السلام الدولية⁽³⁾.

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال أن تحقق النصر الحاسم لأحد طرفي الصراع من شأنه أن يمنع الطرف الآخر من العودة إلى العنف مجدداً في حال عدم نجاحه في الانتخابات، وذلك لافتقاده القدرات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى أن عملية التخلي عن العنف من جانب طرف أو كل الأطراف أو انضمامهم إلى المؤسسات العسكرية والأمنية في البلاد من شأنه أن يقلص من مخاطر تنظيم الانتخابات مبكراً.

وعلاوة على الصراع وتأثيراته، فالخطوة المتسارعة في إجراء الانتخابات يمكن أن تقود إلى عنف وصراع انتخابي يتمحور حول مصادر وقضايا متعددة؛ تتصل بالهوية، سواء كانت الإثنية، الجغرافية، الإقليمية، الأيديولوجية، التي تبرز منذ البدء في تسجيل الناخبين، بحيث يتم منع فئات معينة من المشاركة بسبب الصراع. وهذا ما دفع بعض المكونات المجتمعية في ليبيا من المشاركة لأسباب قانونية مثل عدم توفر أوراق ثبوتية أو بسبب فرض قانون العزل السياسي، أو بسبب النزوح والتهجير القسري، أو بسبب رفض حدود الدوائر الانتخابية أو رفض القوانين الانتخابية وما يحتويه نظام توزيعها من تحيز مكاني أو جغرافي.

كما يمكن حدوث الصراع أثناء التحضير للانتخابات وفي فترة الحملات الانتخابية، حيث تتعرض حملات بعض المرشحين للتعطيل أو التخريب أو المنع في مناطق معينة، إضافة إلى ترهيب الناخبين والمرشحين إلى جانب استخدام العنف للتأثير على الناخبين المشاركين في التصويت. ولك أن تتخيل ما الذي يمكن أن يحصل لحملات المرشحين الجدد كما هو الحال في ليبيا اليوم⁽⁴⁾.

قد يحدث العنف الانتخابي في مراكز الاقتراع، كل ذلك يحدث في ظل غياب الأجهزة الأمنية القادرة على القيام بمهامها في حماية العملية الانتخابية وتأمينها وضمان مراكز الاقتراع وسلامة الجميع. وينجم عن ذلك تقييداً لحظوظ وفرص الناخبين والمرشحين في خياراتهم وبالتالي سيطرته الخوف مما يجعل من الصعوبة بمكان على السياسيين والناخبين على حد سواء التمتع بحقوقهم السياسي في الحملات الانتخابية والتصويت.

فضلاً عن ذلك، تظل فرضية العودة إلى العنف محتملة، فعدم القبول بنتائج الانتخابات والتسليم بها، قد تقضي إلى تجدد العنف، ويزداد الوضع تآزماً أمام عدم قدره الأجهزة القضائية في حل النزاعات بالطرق السلمية والعادلة، أو في حالة عدم حياديتها، أو عندما تشهد حالة من الانقسام، ويحدث ذلك عندما يكون النظام الانتخابي قد صُمم بطريقة تستبعد الخاسرين من المشاركة في الحكم، ويتحصل الرابع على كل شيء، خصوصاً في البلدان التي لم تخرج بعد من حالة الصراع. فالانتخابات تبدو ظاهرياً وسيلة سهلة لكسر الجمود السياسي، لكن ذلك ينتهي حيث الأوضاع الأمنية تسمح بمنافسة حرة ونزيهة، ولا يمكن أن يقبل كل اللاعبين مشاركة كل الأطراف، وبالتالي لا ضمان للقبول بنتائج الانتخابات ذاتها فتصبح سبباً جديداً يعمق الانقسامات ويسهم في تأجيج الصراع. لذلك، يقترح العديد من المهتمين بالسلام والصراع، التركيز على تحقيق الاستقرار على المدى البعيد، عوضاً عن الانتخابات كحل سريع، وبحسب "لاري داي몬드" فإن الاهتمام ببناء المؤسسات السياسية يعد العامل الأكثر أهمية الذي تحتاجه المجتمعات التي تفتقر إلى غياب المؤسسات القوية⁽⁵⁾.

وبحسب برينكاتي سنايدر أن عمليات الديمقراطية التي تدار بشكل سيء غالباً ما تسبب تصاعداً في العنف، حيث تسعى النخب السياسية المهددة إلى إحباط كل محاولات إقرار الحكم الديمقراطي، ويذهب كل من جاك سنايدر وإدوارد مانسفيلد إلى هذا الرأي، في كتابهما عن الديمقراطيات الناشئة ذات المؤسسات الضعيفة، حيث يذهب قادتتها إلى استدعاء الخارج واستخدام خطاب معاد للآخرين. وقد اتضح ذلك من خلال الشواهد العديدة بدءاً من فرنسا الثورية إلى روسيا الاتحادية ودول أخرى⁽⁶⁾.

مجمل القول، أن التسرع في إجراء الانتخابات في البلدان الخارجة من الصراع تظل مشدودة بين الحرب وتحقيق السلام والاستقرار، أو الذهاب إلى العنف والفوضى. والأخطر من ذلك، أن النظم الانتخابية يمكن أن تكون أدوات قوية لتشكيل محتوى وممارسة السياسة في المجتمعات التي تعاني من الانقسام، وحتى عندما تكون الانتخابات عاملاً رئيساً في تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي في هذه الدول، فإن خطر الانتكاس والجنوح نحو الحرب والعنف كان دائماً كبيراً.

2- الانتخابات زمن الصراع.. التجارب الدولية والدروس المستفادة:

تعد الانتخابات جزءاً لا يتجزأ من محاولات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فضلاً عن كونها الوسيلة الأنجع في الطريق نحو الديمقراطية الحديثة. إذ لا يمكن تصور وجود الديمقراطية في مجتمع ما من دون انتخابات دورية، وهذه الآلية تستلزم شروطاً سياسية واجتماعية وثقافية كي تكون الانتخابات وما تفرزه من نتائج مُعبرة حقيقية عن مبدأ أن

الشعب هو مصدر السلطات، فتعمل على وصول الحكام إلى السلطة وتجدد شرعيتها دورياً استناداً إلى الإرادة الشعبية من خلال الثقة التي يمنحها الناخبون إلى الحكام فيها. كما تعد الانتخابات الديمقراطية في الوقت ذاته، أداة لحسابتهم ومساءلتهم؛ ففشل الحكام في تنفيذ وعودهم الانتخابية يدفع ناخبهم إلى معاقبتهم وبالتالي، عدم انتخابهم مرة أخرى⁽⁷⁾.

في المقابل، الانتخابات ليست شرطاً كافياً للديمقراطية، فهناك بلدان كثيرة تطبق نظاماً انتخابياً والممارسة الديمقراطية فيها ليست سليمة أو معافاة، فالديمقراطية نظام وممارسة وثقافة في آن معاً. فحيث تمارس الانتخابات لا تكون الحياة الديمقراطية بالمعنى الحقيقي ما لم تقترن بثقافة ديمقراطية واسعة ومترسخة بين الناس، والديمقراطية لا تكتمل عناصرها إلا بوجود ضوابط تضمن حيادية الانتخابات، بحيث يكون التمثيل الشعبي صحيحاً وصادقاً. وهذه الضوابط لأبد من أن تشمل توافر أخلاقيات معينة لدى الناخب، منها التعفف والتجرد والتزام سائر قيم الديمقراطية، كما لا بد من أن تشمل النصوص القانونية لضبط الإنفاق الانتخابي، وتنظيم عمل وسائل الإعلام، بحيث يكون منصفاً وعادلاً حيال المتنافسين في المعركة الانتخابية⁽⁸⁾.

وإذا كانت الانتخابات تعمل على تحقيق أهداف ومقاصد مهمة في المجتمعات الديمقراطية، فإنها تؤدي أدواراً أكثر أهمية في دول ما بعد الصراع، وبخاصة على مستوى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعوده الصراع. وقد تباينت العملية الانتخابية في كثير من الدول على تحقيق الأهداف المرجوة منها، باعتبارها نقطة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الوطنية، والتوافق السياسي، والحيولة دون أن تتحول إلى سبب جديد من أسباب المواجهة والصراع. وفي حالات معينة نجحت الانتخابات في تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي كما حدث في مالي، مع ملاحظة أن ذلك كان أحد نتائج الحوار الوطني. أما في ناميبيا عام 1989 فقد أدت الانتخابات دوراً هاماً في التدشين لعهد جديد يقطع الصلة مع الماضي العنيف، في الموزمبيق كانت الانتخابات عام 1994 جزءاً أساسياً من عملية بناء السلام. وفي كمبوديا كانت الانتخابات رغم العقوبات الكثيرة جزءاً هاماً من ضمن جهود بناء السلام. كذلك الحال في ليبيريا كانت الانتخابات بمشاركة أمراء الحرب والجماعات المسلحة خطوة ضرورية نحو السلام⁽⁹⁾.

بناءً عليه، يمكن القول إن الانتخابات اثبتت نجاحها عندما كانت جزء من استراتيجية أو خطة شاملة تعالج جذور الصراع وليست مجرد اتفاقات لتقاسم سلطة تقوم على الاستبعاد والإقصاء، مثال ذلك ما حصل في جنوب أفريقيا حيث كانت الانتخابات جزءاً من اتفاق سلام

شامل استند بشكل أساسي على المصالحة والعفو. وهو ما يؤكد على أهمية نشر ثقافة الديمقراطية وحكم القانون وبناء مؤسسات مدنية قوية قبل الشروع في الانتخابات.

في المقابل؛ هناك حالات كثيرة لم تحقق النتائج المرجوة، حيث لعبت الانتخابات فيها دوراً كبيراً في تقويض الاستقرار السياسي وتأجيج الصراع بكل مستوياته، إذ شكّلت الانتخابات سبباً إضافياً للصراع وعدم الاستقرار، والشواهد على ذلك كثيرة، ففي بعض الدول حدث عنف واسع انطاق، ففي عام 1992، جرى تنظيم انتخابات عامة في أنغولا، وأدت نتائجها إلى استئناف الحرب الأهلية التي استمرت لسنوات. كما شهدت كينيا بعد انتخابات عام 2007 انتشار العنف والفضو، حيث راح ضحيتها المئات فيما أجبر آلاف آخرون على النزوح. وفي عام 2010، شهدت ساحل العاج صراعاً دامياً بسبب نتائج الانتخابات الرئاسية. دون إغفال المثال الواضح في بوروندي. إضافة إلى ذلك، ففي عام 2019 شهدت بوليفيا احتجاجات واسعة النطاق وأعمال عنف بعد الانتخابات الرئاسية، والتي شابها مزاعم بالتزوير، مثلما هو الحال في هايتي أيضاً⁽¹⁰⁾.

هكذا ساهمت الانتخابات في حالات عالمية كثيرة في خلق منافسة شديدة على السلطة بما أدى إلى العنف وعدم الاستقرار ولم تسهم في بناء أنظمة سياسية مستقرة وشاملة وغير إقصائية، كما لم تؤدي إلى إحداث تغيير وتحول جوهري يشمل الجميع دون إقصاء. وبناءً على التجارب العالمية، لم يكن إجراء الانتخابات الحل النهائي للصراع في العديد من المناطق، وهو ما يعزز من وجهة النظر التي تدعو إلى عدم المبالغة في إعطاء الأولوية للانتخابات والنظم الانتخابية المختلفة باعتبارها أدوات لإدارة الصراعات.

ثانياً - التجربة الانتخابية في ليبيا بعد عام 2011:

سيتم استعراض التجارب الانتخابية التي جرت في ليبيا منذ سقوط النظام وتتبع انتخابات المؤتمر الوطني العام، ثم البرلمان، بقصد التعرف وفهم ما حصل ومن ثم في تحديد مصير أي انتخابات قادمة خصوصاً في ظل استمرار ذات السياقات.

1 - انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012:

بعد سقوط نظام القذافي ساد التفاؤل بتحول ليبيا الغنية بالموارد وبعدد سكانها القليل المتجانس اجتماعياً ودينياً بدرجة كبيرة إلى دولة ديمقراطية جديدة، ومزدهرة، ينعم فيه المواطن الليبي بالحقوق والحريات، حيث أصدر المجلس الوطني الانتقالي الليبي آنذاك الإعلان الدستوري يتم بموجبه انتخاب المؤسسة التشريعية في البلاد تسمى (المؤتمر الوطني العام).

مع ما يكتنف المشهد الليبي من تعقيدات، فقد جرى تنظيم أول انتخابات ديمقراطية بعد أكثر من نصف قرن، كانت الانتخابات التشريعية الليبية في يونيو 2012 بمنزلة نجاح كبير على

مستوى التنظيم والمشاركة التي بلغت نسبتها 61,58، وبلغ عدد الناخبين نحو 1.7 مليون، فقد أسهمت سرعة تنظيم تلك الانتخابات وسلامة إجراءاتها وسهولتها، وبشهادة المراقبين الدوليين والعرب والمحليين على حد سواء، في رفع سقف التوقعات والتفاؤل بالتحول ما بعد الثورة. بالقول إن ليبيا باتت مُقبلة على عصر جديد، بما يؤذن ببزوغ مستقبل ديمقراطي واعد، يسود فيه الحريات الفردية والرفاهية الاقتصادية والمشاركة السياسية⁽¹¹⁾.

حيث تم تخصيص 120 مقعداً للأعضاء المستقلين، و80 مقعداً لمرشحي الأحزاب السياسية. خاضت بعض الأحزاب الناشئة تلك الانتخابات، إلا أن المستقلين كانوا ينتمون إلى أحزاب قائمة وهو ما ساهم في خلط الأوراق وعطلّ عمل المؤتمر. وبرغم حصول حزب تحالف القوى الوطنية بقيادة المرحوم محمود جبريل، على غالبية الأصوات في مواجهة الأحزاب الأخرى لعل أبرزها حزب العدالة والبناء، فقد كان قانون العزل السياسي الذي اعتمده المؤتمر الوطني العام في مايو 2013، أخطر عملية إقصاء واستبعاد للفائزين ولغيرهم من القوى الأخرى من المعادلة السياسية برمتها، والتي اعتبرتها الأطراف القوية في حينها تهديداً لوجودها لشهد ما بعد الثورة. هكذا كانت انتخابات 2012 بمثابة ضربة قاسية لمسيرة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، بدلاً من أن تكون حجر الأساس لضمان استمرارية المؤسسات السياسية وشرعيتها، وهو ما مهد الطريق أمام الخلافات والمناكفات وفتح الباب على مصراعيه للصراع والحرب الأهلية⁽¹²⁾.

كانت الانتخابات في حقيقة الأمر تنافساً محموماً وسباقاً على المصالح والنفوذ والتأثير بين ممثلي القبائل والمناطق والمدن. حتى صار التنافس الانتخابي والظفر بها يشكّلان المفتاح الذي يؤدي إلى الحصول على أغلبية الليبيين لكسب السلطة، والسيطرة على المؤسسات السياسية والتحكم فيها. وباتت المواقع المؤسسية من وجهة نظر النخب السياسية الليبية وسيلة للوصول إلى الموارد المالية والإفادّة منها لانتماءاتها المنطقية والجهوية⁽¹³⁾.

لقد بات المؤتمر الوطني العام معبراً حقيقياً عن مصالح ورؤى أطراف سياسية بعينها بدل من أن يكون معبراً عن صوت الأمة من أجل السلام والمصالحة. وأمام هكذا وضع تعالت الأصوات مطالبة بانتخابات جديدة، برغم أن المؤتمر الوطني حاول التمديد لنفسه، بيد أن ظهور حراك "لا للتمديد"، أدى في نهاية المطاف إلى القبول بإجراء انتخابات برلمانية.

2- انتخابات مجلس النواب (البرلمان) :

جرى تنظيم انتخابات مجلس النواب الليبي في يوليو 2014، إلا أن عدم قبول بعض الأطراف المسيطره على العاصمة طرابلس وأجزاء هامة في الغرب الليبي والتسليم بما أفرزته نتائجها، كان لها دور كبير في خلق مناخ سياسي جديد، أسهم سلبياً في تشظي الواقع الداخلي، وعزّز من انقسامات الرأي السياسي وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية⁽¹⁴⁾.

لم تأتي تلك الانتخابات بأي جديد، سوى أنها كشفت عن عزوف الشعب الليبي عن المشاركة في العملية الانتخابية، فأظهرت نسبة إقبال متدنية لم تتعد 650 ألفاً، وبنسبة 18% فقط من الناخبين، كنوع من الاحتجاج على العملية السياسية، مقارنة بانتخاب المؤتمر الوطني العام⁽¹⁵⁾.

مع ذلك، أحدثت الانتخابات تحولاً كبيراً في السلطة داخل قبة البرلمان، وغيّرت من النمط السائد إبان فترة المؤتمر الوطني العام، انتقل على إثرها البرلمان لعقد جلساته في طبرق بدلاً من العاصمة طرابلس، واستمر المؤتمر الوطني في ممارسة مهامه، الأمر الذي أسهم في توافر أسباباً بنىوية للمزيد من الانقسام والصراع.

وبعد أن قضت الدائرة الدستورية في طرابلس حكمها ببطالان نتائج الانتخابات وعدم دستوريته، 6/ نوفمبر 2014، ازداد التوتر والصراع، ليقود إلى انقسام سياسي ومؤسسي، وبات الوضع أكثر خطورة وشمل التهديد وحدته وترابط الكيان الوطني، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تدخل أطراف خارجية، وأصبحت أطراف إقليمية فاعلة ومؤثرة في الصراع الليبي، ودخلت تلك الأطراف في حرب بالوكالة وبأيادي محلية. وما نتج عنها من عدم استقرار وفوضى أمنية، ليمتد أثر ذلك إلى الإقليم كله، الذي أصبح مجالاً لانتشار السلاح، ووجدت فيه التنظيمات المتطرفة مرتعاً خصباً وبيئة مناسبة بما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة.

وفي إطار مساعي الأمم المتحدة وبعثتها للدعم في ليبيا، لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، أفضت في نهاية المطاف إلى التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات) في 17 ديسمبر 2015، بدعم إقليمي ودولي، لكن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة التوقيع على اتفاق لتسوية الصراع، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووضع حد للصراع الداخلي، نتيجة جملة من العوامل الداخلية المرتبطة بالقوى السياسية المحلية وارتباطاتها الخارجية⁽¹⁶⁾.

3- الانتخابات الليبية في عام 2021:

شهدت ليبيا مرحلة جديدة من التجاذبات السياسية، كانت تنتهي أحياناً بتوافق مبدئي بين الفرقاء السياسيين، لكنها تصطدم في بعض الأحيان بصخرة الخلافات السياسية والمواقف المتباينة، بين كل من مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، وهو ما كان يعيق إحراز أي تقدم في مسار تنظيم انتخابات توافقية.

لم تفلح مساعي الأمم المتحدة وبعثتها الخاصة بالدعم في ليبيا في تجاوز العضلات التي تمثل جوهر الأزمة الليبية. كما لم تنجح البعثة الأممية إلا في تقديم تصورات وخرائط لتقاسم السلطة، ولعل آخرها، ما يعرف بالاتفاق السياسي الليبي الجديد جنيف 2021، بعد

دخول الولايات المتحدة بثقلها التي كان لها دور حاسم في الضغط على أطراف الصراع وتوجيهها نحو الاتفاق بأسرع ما يمكن، أثمرت في نهاية المطاف، عن تسوية سياسية بدءاً بوقف إطلاق النار، ومن ثم تشكيل حكومة وحدوية وطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة لإدارة شؤون البلاد، على أن تعقبها انتخابات رئاسية وبرلمانية في مدد أقصاها تسعة أشهر، لم تتمكن حكومة الوحدة الوطنية التي نجمت عن الاتفاق السياسي من تحقيق ما وعدت به⁽¹⁷⁾.

برغم تعهد الدبيبة بأن حكومته "ستلتزم بإجراء الاستحقاقات في مواعيدها، وعلى أسس ديمقراطية، وسوف توفر لها وزارته الداخلية التأمين والحماية، مع اللجوء وطلب المساعدة من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة لدعم الانتخابات لوجستياً وأيضاً في مراقبة الانتخابات. إلا أن البرنامج الذي أعلن عنه "الدبيبة" يقفز على الأزمات المعقدة والشائكة التي تربك المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الليبي. كما يتجاوز في جانب كبير منه السقف الزمني الممنوح لحكومته⁽¹⁸⁾.

وفقاً للتصريحات المعلنة لم تبد الأطراف الليبية معارضتها لإجراء الاستحقاق الانتخابي، وثمة إجماع بين كافة الأطراف الدولية والإقليمية، على أهمية إجراء هذه الانتخابات في موعدها، باعتبارها نقطة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الوطنية، والتوافق السياسي، والحيولة دون أن تتحول إلى سبب جديد من أسباب المواجهة والصراع.

في واقع الأمر، يبدو أن إن الهدف من إثارة مثل هذه المسائل الخلافية والدفع بها إلى واجهة السجال السياسي لا تخرج عن المناورات السياسية التي تستهدف وضع المزيد من العراقيل للحووّل دون تهيئة الأجواء الملائمة لتنظيم الانتخابات. من الواضح أن هناك نخباً نافذة في المشهد الليبي تخشى من تنظيم الانتخابات في موعدها وما ستقرّزه نتائجها، مما يجعل احتمالية استثمار أي ارتباك أو أزمة فرصة كبيرة لإفشال العملية الانتخابية برمتها. فهناك أطراف عربية وإقليمية لا تريد للانتخابات والمصالحة الوطنية الليبية النجاح. لذلك، تبقى المخاوف من أن تتحول هذه الانتخابات من وسيلة لتجاوز هذه الأزمة إلى أداة لتكريسها وربما تعميقها⁽¹⁹⁾.

ثالثاً - عقبات تواجه الاستحقاق الانتخابي الليبي:

تواجه عملية الانتقال السياسي في ليبيا منذ عام 2014، مصاعب جمة، في كسر حالة الجمود السياسي وعدم الاتفاق على تحديد موعد وجدول للانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتآزم الوضع السياسي والأمني، وهو ما يدفع للتساؤل والتشكيك حول قدره حكومة الوحدة الوطنية، على تفكيك أنغام العقد السياسية، وخاصة بعد تفاقم الخلافات التي لا تزال فصولها مستمرة حتى الآن.

ومن هنا، يمكن القول، إن المشهد الليبي يواجه عقبات كثيرة من شأنها أن تؤجل مسار إجراء هذا الاستحقاق الوطني أو تعطيله، كما حصل في السابق، وسوف نجم أبرز هذه التحديات دون الجزم بحصرها في الآتي:

1- التحدي السياسي:

لا شك أن استمرار الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية، إضافة إلى تباين مواقفها وتقاطع مصالحها وأهدافها، ناهيك عن سياسة الانتقام والإقصاء العالقة في مربع من عدم الثقة وتأثيراتها السلبية في مسار بناء الدولة وترسيخ مؤسساتها، تعد من التحديات الأساسية التي تواجه الانتخابات المقبلة.

ولعل التحدي الأبرز يتمثل في توحيد مؤسسات الدولة تحت حكومة موحدة قادرة على بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، فعلى امتداد أكثر من عشر سنوات سبقت شهدت البلاد انقساماً سياسياً ومؤسسياً، حكومة وبرلمان في الغرب تنازعها حكومة موازية وبرلمان في الشرق، وعلى إثره تشكل واقع سياسي وإداري في المجتمع الليبي وبنيتة الأساسية بتأثير هذا الانقسام⁽²⁰⁾.

2- التحدي الأمني:

يعد تفكيك ونزع سلاح الفصائل والمليشيات خارج سلطة الدولة، وإنهاء الفوضى الأمنية وتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية التي تعهدت في وقت سابق بإبلاء هذا الملف أولوية قصوى، خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تشكّله من خطر يهدد أمن واستقرار البلاد. إذ يعزز نجاح هذه العملية من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في ليبيا، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعوده الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفضل الاستثمار في الانقسام⁽²¹⁾.

3- الخلافات حول الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات:

أخذ مسار العملية الانتخابية في ليبيا منعطفاً خطيراً عندما أقر مجلس النواب قانوناً انتخابياً مثيراً للجدل في سبتمبر 2021 من دون تصويت أعضاء المجلس، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة وقوية وحالة كبيرة من الاستياء على المستويين الرسمي والشعبي، تنتقد بشدة هذا المقترح كونه صُمم خصيصاً على مقاس أشخاص بعينها، بحسب رأي الكثيرين، وهو ما يفسّر غياب التوافق في الآراء بشأن الأساس القانوني للاقتراع، وتضارب المصالح فضلاً عن بعض الثغرات في وساطة البعثة الأممية الخاصة بالدعم في ليبيا، ما أدى إلى الإخفاق في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021. وعليه

وجهت الانتقادات إلى رئيس مجلس النواب والمرشح الرئاسي "عقيلة صالح"، على أنه المسؤول عن قوانين الانتخابات التي تشكل كارثة حقيقية بكل المقاييس⁽²²⁾.

يبقى موعد إجراء الانتخابات الذي أقرته خارطة الطريق غير مضمون من دون التوافق على أرضية مشتركة، فالخلافات العميقة حول بعض المواد الانتخابية وغياب الأساس الدستوري الذي ستجري بموجبه، فضلاً عن تنازع الصلاحيات بين المؤسسات، وحدّة التدخلات الخارجية العبثية، كلها عوامل أسهمت في إرباك المسار الانتخابي الليبي، وهو ما يعني أن البلاد دخلت مرحلة جديدة، ما قد يهدد بنسف جهود الحل السياسي. وبالتالي فإن التوتر سيكون سيد الموقف، وستعكس تأثيراته القوية على مآل الأوضاع السياسية مستقبلاً في ليبيا.

في المنحى ذاته، بدأت الشكوك تحوم حول شرعية الانتخابات وقبول نتائجها، بعد سجلات كبيرة عقدت المشهد الليبي، لاسيّما بعد ترشح بعض الشخصيات الجدلية وتحديداً كل من "سيف الإسلام القذافي"، و"خليفة حفتر"، وبدا التلويح بعدم الاعتراف بأي منهما، بل إن بعض الجماعات والفصائل المسلحة، ذهبت أبعد من ذلك، إلى حد استخدام القوّة المسلحة والتهديد بإغراق صناديق الاقتراع في غرب البلاد. وفي ظل تبني مجلس النواب الليبي رؤية مغايرة تماماً عن تلك التي يتبناها المجلس الأعلى للدولة باللجوء للقوّة وتطبيق سياسة الأمر الواقع، والتي يراها حسب بيان المجلس أنها مناوئة لاستعادة الثقة والوحدة ومعززة للانقسام بين الليبيين⁽²³⁾.

فضلاً عن غياب قاعدة دستورية وقوانين توافقية، كلها عوامل من شأنها إرباك خارطة الطريق وتحول دون الوصول إلى الانتخابات العامة في موعدها المقرر. فالعملية الانتخابية تتطلب أولاً، دستوراً دائماً أو قاعدة دستورية. وثانياً، قوانين توافقية تضمن عملية نزيهة. وثالثاً، ضمان القبول بالنتائج.

إن إخفاق الفرقاء الليبيين في التوصل إلى إطار دستوري وقانوني لتنظيم الانتخابات وهو ما من شأنه أن ينبئ بتجدد الصراع العسكري ويضع البلاد على مشارف أزمة انقسام جديد، ومن ثم قد تختل في أي وقت وتؤدي إلى الافتراق، ما يفرض على مختلف الأطراف تغليب خيار التوافق وتقديم تنازلات متبادلة، ذلك أنه ليس هناك بديل عن الحوار السياسي، إلا العود إلى الاقتتال، وهو خيار كارثي لا يجوز التفكير فيه. ويبقى الحل في نهاية الأمر بحاجة ماسة لإرادة سياسية ليبية وطنية تسمو على الخلافات البينية، وتنظر لليبيا المستقبل التي تسع كل أبنائها.

4- التحدي الخارجي:

لا شك أن العامل الخارجي كان له الدور الرئيس في صياغة المشهد الليبي ببيئته الاقتصادية والسياسية والأمنية المنكشفة والتابعة، وهو ما أتاح له اللعب على تناقضات الأطراف الليبية المنقسمة والمتصارعة للمضي في تنفيذ مشاريعه السياسية وفي خلق وقائع جديدة على الأرض. حيث لم تعد أطراف اللعبة السياسية الليبية، في ظل انقسامها قادره على إدارة علاقاتها وتجاوز خلافاتها بصورة مباشرة، الأمر الذي عرّض البلاد لضغوط وتأثيرات الأطراف الخارجية الساعية لتحقيق مصالحها، حتى لو كان ذلك على حساب الشعب الليبي ومصالحة الوطنية العليا.

من المفيد التذكير هنا، إن اتفاق الصخيرات الذي رعته المنظمة الأممية لم يؤسس إلا لتمكين بعض القوى الجهادية والسياسية الناتجة عن ثورة 17 فبراير، فقد كانت النتيجة الأبرز تعميق الخلافات بمستويات متعددة شملت الجهادية والإثنية الهوياتية والاجتماعية والاقتصادية، مثلما رفعت من درجة ونطاق التدخل الخارجي، الذي ساهم في زيادته حد الانقسام وبالتالي عجزت الأطراف الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت في حرب بالوكالة.

وبوجه عام، يمكن القول إن العامل الخارجي بكل مستوياته وتعقيداته، مثل منذ بداية التدخل الدولي عام 2011، أحد أهم وأخطر مكونات الأزمة، بل مثل العامل الجوهري تقريباً في استعصاء الأزمة الليبية على الحل السياسي السلمي، وكذلك التأثير في مدى تماسك المكونات الليبية جميعاً من ناحية، وداخل كل مكون أو طرف منها من ناحية أخرى⁽²⁴⁾.

رابعاً - السيناريوهات المحتملة:

في ضوء معطيات المشهد الليبي، وأخذاً في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، يبقى الفرقاء الليبيين أمام مفترق طريقين لا ثالث لهما، ويمكن توقع إحدى السيناريوهات الآتية:

1- تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر:

أن تمضي جميع الأطراف الليبية في دعم حكومة الوحدة الوطنية وتوحيد الجهود نحو خيار إجراء الاستحقاق الانتخابي من دون أي صراع محتمل، كما يتوقع أن تتصاعد الضغوط الدولية على الأطراف الليبية للالتزام بخارطة الطريق وهو السيناريو المفضل.

هناك مؤشرات كثيرة ربما تعزز من احتمالية هذا السيناريو، لعل أبرزها يأتي في سياق التحضيرات المستمرة لوجستياً استعداداً لعملية التصويت، مع تزايد القناعة لدى الأطراف الليبية بعدم جدوى السلاح في إقصاء الطرف الآخر من المعادلة السياسية، والنتائج الكارثية

المرتبة عن الحل العسكري، وفي ظل عدم قدرة أي طرف على الحسم لصالحه، فمن المحتمل التوصل إلى إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها سوف تشكل نقطة انطلاق نحو استكمال المصالحة الوطنية والتوافق الوطني، والحيولة دون أن تتحول إلى سبب جديد من أسباب المواجهة والصراع.

مع تصاعد الضغوط الدولية على القوى الخارجية لوقف تدخلاتها السلبية ومحاولاتها وضع عراقيل أمام إجراء الانتخابات الليبية. ومع أهمية العامل الدولي، إلا أن توفر الرغبة الحقيقية والإرادة السياسية لدى الفرقاء الليبيين، كضلع بتدليل العقبات ويفتح آفاقاً رحبة أمام عهد جديد من التعاون والتلاحم بين الليبيين.

2- تأجيل الانتخابات وتمديد المرحلة الانتقالية:

برغم من كل التحركات الداخلية المكثفة وإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات استعدادها لإجراء هذا الاستحقاق، فإن ثمة مؤشرات تعزز من احتمالية التأجيل، تتمثل أبرزها في محاولات النخب السياسية النافذة عرقلة إجراء الانتخابات في موعدها، وهو الأمر الذي أكدّه نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية حسين القطراني، والذي ألمح إلى أن كل من في السلطة حالياً لا يريد إجراء الانتخابات، وهو ما يعني إطالة المرحلة الانتقالية.

لا شك أن تأخر مجلس النواب في اعتماد القوانين المنظمة للعملية الانتخابية سيؤثر تلقائياً على التزام الحكومة الليبية بإجرائها في موعدها. إن تأجيل الانتخابات في ليبيا هي خطوة من شأنها أن تفضي إلى مزيد من تكريس الانقسام الليبي بل وتفاقمه، خصوصاً بعد التلميحات بضرورة تأجيل الانتخابات بسبب خشية بعض الأطراف الليبية النافذة من خسارتها. ما قد يندرج بانتكاسة قد تضع الاستحقاق الانتخابي على المحك، ليتكرر سيناريو ربما أشبه بسيناريو الصخيرات والمجلس الرئاسي المنبثق عنه، ما قد يفتح الباب أمام تمديد جديد للمرحلة الانتقالية. إن إخفاق الفرقاء الليبيين في التوافق على أرضية مشتركة لإجراء الانتخابات في موعدها من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه مجدداً أمام الخيار العسكري، وهو خيار يظل قائماً وتزايد مؤشراتته الميدانية.

يظل هذا السيناريو متاحاً في ظل إصرار رئيس الحكومة "الدبيبة" على الاستمرار في الحكم وفق اتفاق جنيف 2021، وأنه لن يتنازل عن السلطة إلا بانتخابات حرة ونزيهة، ولن يرضى بحكومة موازية ولا بقوانين تفصل على مقاس بعض الأطراف. برغم تصريحاته المتكررة بأن حكومته ترفض المراحل الانتقالية والحكومات الموازية، وإن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لاستقرار ليبيا.

خاتمة:

انتبهنا إلى أن خيار تنظيم الانتخابات في الوقت الراهن يظل غير ممكناً أو مستعصياً لأسباب بنيوية داخلية تتعلق بمخرجات الثقافة والسياسة من ناحية، بالنظر إلى إخفاق الفرقاء الليبيين في التوصل إلى إطار دستوري وقانوني لتنظيم هذه العملية، كما أن التعجيل بإجراء الانتخابات قبل نزع أسلحة الأطراف المتصارعة وادماجهم في مؤسسات الدولة في ظل غياب المؤسسة العسكرية والأمنية القادرة على القيام بمهامها، من شأنه أن ينبئ بتجدد العنف وعودة الصراع العسكري ويضع البلاد على مشارف أزمة انقسام جديد. لذا يخشى أن تتحول هذه الانتخابات من وسيلة لتجاوز هذه الأزمة إلى أداة لتكريسها وربما تعميقها، وهو خيار كارثي لا ينبغي التفكير فيه.

من ناحية أخرى، هناك أسباب خارجية تتعلق بالكوابح الدولية والإقليمية. فهذه الأطراف ما تزال تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور المُعطّل لمسار المصالحة وإنهاء حالة الانقسام وفرض أمر واقع جديد في ليبيا، فالتدخل الخارجي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين، ولم تتوقف بعض القوى الدولية والإقليمية من تقديم الدعم العسكري للأطراف الليبية المتصارعة. وبالتالي، لن تثمر كل الجهود من دون كبح جماح التدخلات الخارجية العنيفة للواقع الليبي الحالي، وهذا يقتضي الوصول إلى تسوية سياسية بين الفرقاء الليبيين وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية تجنّب البلد الكثير من الخسائر والتهديدات التي أسهمت قوى الخارج كثيراً في استمرارها.

في المقابل، يظل تنظيم الانتخابات ممكناً في حالة تحقيق الحسم العسكري لأحد الطرفين، وهو ما يمنع الطرف الآخر من العودة للعنف في حالة عدم نجاحه في الانتخابات وهو ما لم يتحقق في ليبيا بالنظر إلى حالة التوازن على الأرض والدعم الخارجي لكل الأطراف الليبية. مع توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف الليبية وإدراكها بأهمية وضرورة إجراء هذا الاستحقاق الوطني، الذي يمثل بإيجاد قاعدته دستورية توافقية تنظم العملية السياسية وتدفع باتجاه إجراء الانتخابات. فالعملية الانتخابية تتطلب أولاً، دستوراً دائماً أو قاعدته دستورية. وثانياً، قوانين توافقية تضمن عملية نزيهة وشفافة. وثالثاً، ضمان قبول الأطراف كافة بما تفرضه نتائجها. فضلاً عن قدرته تلك الأطراف على حشد المكونات السياسية والاجتماعية نحو تسويات سياسية تنهي الانقسام وتحقق المصالحة الوطنية للحيلولة دون وقوع المزيد من الإضرار بالسلم والنسيج الاجتماعي وتهديد وحدته وكيان الدولة نفسها.

وعليه يظل تأجيل الانتخابات وارداً، ما قد يفتح الباب أمام تمديد جديد للمرحلة الانتقالية. بالتزامن مع استمرار عملية سياسية هشة، يكون للعامل الخارجي اليد الطولى في صوغ ملامحها، مع وجود سلطة صورية للحكومة.

وهذه بعض المقترحات التي ربما تسهم في تعزيز فرص تنظيم الاستحقاق الانتخابي بنجاح ومن ثم الخروج بليبيا من عنق التجاذبات، تتمثل في الآتي:

1. ضرورة إجراء الانتخابات واحترام إرادة الشعب الليبي في اختيار قياداته ورفض أي إملاءات خارجية.

2. اعتماد الحوار البناء كمسار لحل الخلاف بين الفرقاء السياسيين.

3. تجاوز السرديات المسببة للانقسام كخطاب الكراهية والمعلومات المظلمة.

4. أهمية تقوية دور المجتمع المدني في خلق الوعي السياسي وصولاً إلى مشاركة سياسية واعية تدعم الانتخابات وتعمق الحوارات المجتمعية الهادفة.

5. تعزيز القيم الوطنية والكفاءة والنزاهة بعيد عن فرضيات المحاصصة وتقاسم السلطة على أساس مصلحي.

6. أهمية إيجاد قاعدة دستورية توافقية تنظم العملية السياسية وتدفع باتجاه الانتخابات.

7. العمل من أجل إصلاح القضاء ومؤسساته بما يصون مسار العملية الانتخابية ويمنع الاختراق ويضمن النزاهة والشفافية.

8. إجراء الانتخابات والمسار الانتخابي يقترن بوجود حكومة موحدة واستقرار سياسي وأمني.

الهوامش:

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، الاستحقاق الانتخابي الليبي في ضوء المساعي الدولية الراهنة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 98، شتاء 2022، ص 18-20.

² - يوسف محمد جمعة الصواني، الانتخابات زمن الصراع والانقسام: التجربة الليبية في ضوء الأدبيات والخبرة العالمية، ورقة قدمت لمؤتمر الانتخابات الليبية: تحديات الواقع واستشراف المستقبل، الذي نظمه المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، يومي 20/ 21 / 2023.

³ - وليد حسن رجب قاسم، الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، مجلة المستقبل العربي، العدد 487، سبتمبر 2019، ص 42.

⁴ - الصواني، الانتخابات زمن الصراع والانقسام، مرجع سابق.

⁵ - المرجع نفسه.

⁶ - المرجع نفسه.

⁷ - عبد القادر دندن، من أجل انتخابات فعالة في وطننا العربي: جوهر العملية الانتخابية في الممارسة الديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، ربيع 2014، ص 90.

⁸ - المرجع نفسه، ص 89.

⁹ - الشيخ، الاستحقاق الانتخابي الليبي في ضوء المساعي الدولية الراهنة، ص 23.

- 10 - قاسم، الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي، ص 42.
- 11 - الشيخ، الاستحقاق الانتخابي الليبي في ضوء المساعي الدولية الراهنة، ص 19.
- 12 - الصواني، الانتخابات زمن الصراع والانقسام، مرجع سابق.
- 13 - فرجيني كولومبيه، الانتخابات والصراع المسلح والنقط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص 98.
- 14 - الشيخ، الاستحقاق الانتخابي الليبي في ضوء المساعي الدولية الراهنة، ص 19.
- 15 - السنوسي بسيكري، ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة: صراع الإرادات وتنازع الشرعيات، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 أغسطس 2014، تاريخ الدخول 2023/10/20. <https://bit.ly/30ioa1s>
- 16 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 519، مايو 2022، ص 127.
- 17 - المرجع نفسه، ص ص 125 127.
- 18 - المرجع نفسه، ص ص 129 130.
- 19 - محمد السعيد إدريس، تحديات ما بعد تأجيل الانتخابات الليبية، الخليج، 31 ديسمبر 2021، تاريخ الدخول 2023/10/20. <https://bit.ly/3gC4MkV>
- 20 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، ص 100 113.
- 21 - نادية سعد الدين، الحكومة الليبية وتحديات ما قبل الاستحقاق الانتخابي، مجلة شؤون عربية، العدد 186، يونيو 2021، تاريخ الدخول 2023/10/12. <https://bit.ly/3j8c8Pk>
- 22 - الشيخ، الاستحقاق الانتخابي الليبي في ضوء المساعي الدولية الراهنة، ص 23.
- 23 - المرجع نفسه، ص 23 24.
- 24 - الجمعي قاسمي، تركيا تحسم الجدل بشأن وجودها العسكري في ليبيا؛ لن ننسحب، العرب اللندنية، 2021/5/5، تاريخ الدخول 2023/10/20. <https://bit.ly/3ejsD8D>
- 25 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس الفرنسي الإيطالي وتداعياته على ليبيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 484، يونيو 2019، ص ص: 135-147.